الكتـاب

إسـماعيل يايلجـي

محمـد عماشـة

التاريـخ

١٠ يوليـو ٢٠٢٠

الحركات والأحزاب الإسلامية في الانتفاضة الجزائرية

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

المحتوى

المقدمة	٣
تطور المشهد السياسي الإسلامي في الجزائر	٤
الانقسامات على الساحة السياسية الإسلامية	٩
النتائج الانتخابية للأحزاب الإسلامية (بالنسبة المئوية)	١١
خريطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر	١٣
الحراك الشعبي :النضال من أجل ربيع الجزائر	١٣
الأحزاب الإسلامية خلال الانتفاضة	١٥
الموقف السياسي للأحزاب الإسلامية خلال الانتفاضة	١٥
الخاتمة	١٨
التعليقات الختامية	٢٠
عن الكاتبَيْن	٢٤
عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢٤

المقدمة

في ١٠ فبراير/شباط ٢٠١٩ قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة - الذي كان يحكم البلاد منذ عام ١٩٩٩ - بإعلان قراره الترشُّح للانتخابات الرئاسية المقبلة سعيًا وراء قضاء فترة خامسة في منصبه رغم مرضه وكبر سنه. ولقد أثار هذا القرار المصيري استياءً في المجتمع الجزائري، وأدى في ٢٢ فبراير/شباط إلى انطلاق موجةٍ ضخمةٍ من الاحتجاجات عُرفت باسم «الحراك». ومع اكتساب هذه الحركة زخمًا سريعًا، أعلن قايد صالح رئيس الأركان الجيش الجزائري ونائب وزير الدفاع في ٣٠ مارس/آذار أن الرئيس قد فَقَد أهليته لحكم البلاد مستندًا إلى المادة ١٠٢ من الدستور الجزائري. حيث تتناول هذه المادة حالة عجز الرئيس عن ممارسة مهامه، وتنصُّ على عزل الرئيس إذا أصبح غير قادرٍ على الحكم سواء لأسبابٍ طبية أو لأسبابٍ أخرى.

أشار بيان قايد صالح بوضوحٍ إلى أن الجيش - باعتباره صانع القرار الحقيقي في السياسة الجزائرية - قد سحب دعمَهُ لبوتفليقة. ونتيجةً لذلك، استقال بوتفليقة في ٢ أبريل/نيسان وحلَّ محلَّه رئيس مجلس الأمة مع تكليفه بمهمَّة تمهيد الطريق لانتخاباتٍ جديدة. وبذلك تحقَّق الهدف المباشر للاحتجاجات باستقالة بوتفليقة، لكن المحتجين أصروا على استغلال هذه اللحظة لفرض تغييرٍ شاملٍ وكاملٍ. وبقيت أعداد كبيرة من المحتجين في الشوارع مطالبين بإسقاط ما أسموه «السلطة (‘le pouvoir’)» - وهي مجموعة من الأشخاص معظمهم من النُّخب العسكرية والنُّخب المدنية المرتبطة بها، وهم أصحاب السلطة الحقيقية وراء الكواليس. وهكذا أصبح الحراك حركةً بلا قيادةٍ تتقاطع مع الخطوط الأيديولوجية والعرقية في المجتمع الجزائري، وتجمع بين كل الجماعات التي تطالب بتغييرٍ نوعيٍّ سياسيًّا واجتماعيًّا.

وفي ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، جرت الانتخابات الرئاسية بين خمسة مرشحين جميعهم تقريبًا من المؤسسة السياسية[١]. وتمَّ انتخاب عبد المجيد تبون - الموالي لبوتفليقة - رئيسًا للبلاد وسط مقاطعةٍ واسعةٍ للانتخابات أدت إلى نسبة مشاركة منخفضة للغاية. لم يكن عدم رضا المحتجين عن النتيجة أمرًا مفاجئًا، واستمروا في حشدهم كل جمعة للضغط من أجل إصلاحٍ حقيقيٍّ[٢].

في الوقت الذي اندلعت فيه احتجاجات الحراك في الجزائر كانت الموجة الأولى من الانتفاضات العربية قد توقفت بالفعل؛ نتيجةً للحروب الأهليَّة في سوريا واليمن وليبيا، والانقلاب على الثورة في مصر وليبيا. وقد كانت تونس هي الحالة الوحيدة التي أدى فيها انهيار النظام الاستبدادي إلى انتقالٍ ديمقراطيٍّ بموجب دستورٍ جديدٍ تمت صياغته وتبنِّيه من قِبَل تحالفٍ سياسيٍّ واسعٍ. امتنع الجيش الجزائري عن اللجوء إلى القوة الغاشمة في مواجهة احتجاجات الحراك، ويفسِّر البعض هذا الأمر بعدم يقين القادة العسكريين حول ما إذا كان سيتم اتباع أوامرهم في حالة إصدار أوامر بإطلاق النار على المحتجين[٣]. ويعزو آخرون ذلك إلى الخوف من تكرار المسار الدموي نفسه لـ «العقد الأسود» الذي لا تزال ذكراه حيَّةً في الأذهان، والذي حصد أرواح حوالي مائة ألف جزائري.

لقد مثَّل الحراك لحظةَ الربيع العربي في الجزائر، وكان السخط والمظالم التي أدت إليه موازيةً لما أدى بالشعوب العربية الأخرى إلى ملء ميادين عواصمهم: البطالة والفساد والقمع والإقصاء والذل. وبالمثل، كانت مطالب الجزائريين مشابهةً لمطالب الشعوب العربية الأخرى: العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، والكرامة، والشفافية، والتوزيع العادل للثروة. لقد سجَّلت وزارة الداخلية الجزائرية عشرات الآلاف من الاحتجاجات المحلية الصغيرة التي رفع فيها المحتجون بعض المطالب والشكاوى للدولة[٤]. لكن في هذه المرة تمكَّنت الاحتجاجات من الإطاحة بالرئيس، ومنذ ذلك الحين أصبحت تطالب بإصلاحٍ شاملٍ للنظام.

عانت الجزائر أشدَّ المعاناة في التسعينيات من الحرب الأهليَّة بين جهاز الأمن الجزائري وعددٍ كبيرٍ من الجماعات الإسلامية العنيفة. وقد رفضت الجماعات الإسلامية المعتدلة التابعة لجماعة الإخوان المسلمين أو التي تتخذها مصدرًا للإلهام، رفضت صراحةً العنف الذي ارتكبته بعض الفصائل الإسلامية. ونظرًا للتكلفة الباهظة ماديًّا وبشريًّا للحرب الأهليَّة، تمَّ حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعض الجماعات الإسلامية العنيفة الأخرى. ونتيجةً لذلك، فَقَدت هذه الجماعات موطئها في المجتمع الجزائري، ولم تعُد تمثِّل فواعل سياسية.

تركِّز هذه الورقة على موقف الأحزاب السياسية الإسلامية المشاركة في العملية السياسية الدستورية إزاء الحراك الجزائري. وهي تحلِّل مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية وأفعالها وخطاباتها فيما يتعلَّق بالحراك. وسعيًا للقيام بذلك، تقدِّم الورقة أولًا سياقًا تاريخيًّا موجزًا لشرح ظهور الحركات والأحزاب الإسلامية الجزائرية وتنظيمها وتطورها، مع التركيز على التحوُّل إلى سياسة التعدُّدية الحزبية وانهيارها لاحقًا والحرب الأهليَّة التي تلت ذلك وحكم بوتفليقة. ومن هذا المنطلق تناقش الورقة بعد ذلك المسائل والقضايا الرئيسة التي تواجه الأحزاب السياسية الإسلامية فيما يتعلَّق بالحراك.

تطور المشهد السياسي الإسلامي في الجزائر

بدأ النشاط الإسلامي الواعي سياسيًّا في الجزائر الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، ومثَّلته الحركة التي قادها الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي استقى إلهامه من الإصلاحيين المسلمين مثل محمد عبده ورشيد رضا. وقد أنشأت هذه الحركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في عام ١٩٣١، التي كانت تهدف إلى النهوض بالإسلام من خلال العودة إلى المصادر الكتابية الأساسية، وتحقيق التآلف مع العلوم الحديثة والمنطق. وبجانب الميول الحداثية للحركة، فقد انتقدت أيضًا ممارسات المرابطين وغيرهم من الطرق الصوفية بسبب تلطيخ الإسلام بالبدع والخرافات. وعلى الرغم من أن حركة الإصلاح لم تحظَ أبدًا بتأييدٍ جماهيريٍّ كبير، فإنها كانت عنصرًا رئيسًا في النضال الوطني الجزائري. وقد تمَّ صياغة الشعار الرسمي للدولة الجزائرية المستقلة: «الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا» في عام ١٩٣٢ من قِبَل أحمد توفيق المدني الذي ينتمي إلى حركة الإصلاح هذه[٥].

كانت الهوية الإسلامية تمثّل العمود الفقري للكفاح الجزائري المناهض للاستعمار الفرنسي في الفترة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢، وظلّت ركيزةً أساسيةً للدولة المستقلة، حيث تمَّ النصُّ على أن الإسلام «دين الدولة» في دستور الدولة المستقلة حديثًا. ونظرًا لأن جميع الفئات الأيديولوجية للمسلمين الجزائريين تقريبًا اتحدت في النضال ضد للاستعمار؛ فلم يكن للقومية الجزائرية موقفٌ صريحٌ مناهضٌ للإسلاميين. وفي المقابل، ذكر إعلان جبهة التحرير الوطني في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤ أن الهدف من النضال الجزائري ضد الاستعمار هو «بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»[٦].

تبنَّت الدولة المستقلة الجديدة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الاشتراكيةَ أيديولوجيةً لها، واللغة العربية لغةً رسميةً، والإسلام دينًا للدولة. وتضمَّن ميثاق الجزائر الذي صاغته جبهة التحرير الوطني في عهد الرئيس أحمد بن بلة إضافةً في اللحظات الأخيرة تنصُّ على أن الاشتراكية تتماشى مع التراث العربي الإسلامي للجزائر.

ونصَّ دستور عام ١٩٦٣ على أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد القانوني في البلاد، وبهذا أنشأ نظامًا استبداديًا صرفًا يضع التنمية الاقتصادية والمركزية السياسية فوق الحقوق السياسية والمشاركة السياسية. وهيمنت الحركات الإسلامية السياسية والاجتماعية على هذا المشهد السياسي الذي يتَّسم بنظامٍ استبداديٍّ يسيطر عليه حزبٌ واحدٌ هو جبهة التحرير الوطني. والأمر اللافت للانتباه في العلاقة بين الإسلاموية ودولة ما بعد الاستعمار في السياق الجزائري، هو أن تشكيل الدولة الجزائرية لم يقم على مواجهةٍ مفتوحةٍ مع الحركات الإسلامية، خلافًا لنظامي البعث في العراق وسوريا والنظام الناصري في مصر.

في عام ١٩٦٣، قام بعض الأعضاء السابقين في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من المتأثرين بالإطار الأيديولوجي للإخوان المسلمين بتشكيل جمعية القيم الإسلامية[٧]. وقد نشطت الجمعية في القضايا الاجتماعية والثقافية المتعلِّقة بالإسلام في الجزائر مثل: الدعوة إلى تعريب التعليم، وانتقاد البرامج التلفزيونية غير اللائقة دينيًا. وقد أدت رسالة جمعية القيم إلى الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر عام ١٩٦٦ احتجاجًا على الحكم بإعدام سيد قطب إلى حدوث مشكلةٍ دبلوماسيةٍ مع مصر ليتوقَّف نشاط الجمعية بعد ذلك. وعلى الرغم من أن عُمر الجمعية لم يتجاوز السنوات الثلاث، فإن تأثيرها في الإسلاموية الجزائرية كان كبيرًا.

وقد نشأ تيار إسلاميٌّ حداثيٌّ آخر على يد مالك بن نبي بعد عودته من مصر في عام ١٩٦٣. فقد كان لدى بن نبي - بسبب خلفيته الفكرية الفرنسية - رؤيةٌ مختلفةٌ عن تلك الخاصَّة بالتيار الإصلاحي الذي ظلَّ مقتصرًا على المنهجية الكلاسيكية. وبدلًا من ذلك، بدأ في إلقاء محاضراتٍ لطلاب الجامعات (ممَّن لديهم خلفيات تعليمية فرنسية أيضًا) حول رؤيته الحضارية التي تشخِّص «مرض المسلمين» بوصفه مشكلةً فكريةً. وقام طلاب بن نبي بتشكيل أول جماعة إسلامية منظمة (سريَّة) في الستينيات عندما افتتحوا أول

مسجد في جامعة الجزائر، والذي كان بمثابة مركز للشباب الإسلامي. وأطلقت الجماعة لاحقًا على نفسها اسم جماعة التنوير الحضاري، لكنها عُرفت في الأدبيات باسم «الجزأرة (Algerianists)».

بسبب السيطرة الشديدة على وسائل الإعلام وخنق الخطاب العام، تحوَّلت المساجد في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته إلى مساحاتٍ رئيسة لمعارضة النظام. فأنشأت الدولة وزارة الشؤون الدينية من أجل إبقاء الميدان الإسلامي تحت السيطرة، إلَّا أن «المساجد الحرة» (المساجد المبنيَّة من قِبَل أفراد وليس من قِبَل الدولة) اكتسبت زخمًا وأصبحت معاقلَ للمعارضة السياسية الإسلامية بقيادة دعاة مؤثرين. كما حظي الدعاة والعلماء - بشكلٍ شخصيٍّ - بالاهتمام والمتابعين في تلك الفترة. وواجه هذا الجمهور الإسلامي البديل «الإسلامَ الرسمي» الذي كان يروِّج له النظام بوصفه مصدرًا للشرعية الشعبية، وشكَّك في مقومات النظام الإسلامية.

وفي السبعينيات سيطرت جماعتان متأثرتان بجماعة الإخوان المسلمين أو مرتبطتان بها على مدنٍ مكتظَّة بالسكَّان في الجزائر. حيث تمركزت إحداهما في شرق البلاد وكانت تُعرف باسم «الجماعة الشرقية»، وكان قائدها عبد الله جاب الله المتأثر بتعاليم الإخوان المسلمين. وكانت الجماعة الأخرى بمثابة فرع للإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح الذي سُجِنَ (١٩٧٦-١٩٨٠) مع أصدقائه بسبب أنشطتهم الاحتجاجية على الميثاق الوطني للرئيس بومدين. وازداد الاستقطاب والتنافس بين هاتين الجماعتَيْن في الثمانينيات، ولا سيما حول مسألة مَنْ منهما يمثِّل الإخوان المسلمين. ومع اعتراف جماعة الإخوان المسلمين المصرية بجماعة نحناح كممثل رسمي لها، أصبحت جماعة نحناح تُعرف باسم جماعة الإخوان المسلمين «الدوليَّة»، بينما أصبحت الجماعة الشرقية تُعرف باسم جماعة الإخوان المسلمين «المحليَّة».

بعد بومدين اتبع الرئيس الشاذلي بن جديد سياسةً مزدوجةً من القمع والتقارب تجاه الحركات الإسلامية. فقد قام بسحقِ أي حركة لها القدرة على زعزعة الوضع القائم كما اتضح في أحداث الجامعة المركزية عام ١٩٨٢. إلا أنه كان يهدف أيضًا إلى استقطاب التيارات الإسلامية من خلال سياسته لتعريب النظام القضائي والتعليمي لتعزيز شعبيته[٨]. ومن أجل بناء تحالفاتٍ ضد الماركسيين-أتباع بومدين في اليسار، قامت حكومة بن جديد بتسريع عملية التعريب الجارية بالفعل. وقد أدى هذا إلى احتكاكاتٍ مع النُّخب الناطقة بالفرنسية والقبائل[٩].

دفعت الاحتجاجات الدموية التي وقعت في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٨ بن جديد إلى اعتماد دستور جديد في فبراير/شباط ١٩٨٩، وقد سمح هذا الدستور لأول مرة منذ الاستقلال بتشكيل جماعاتٍ سياسية غير جبهة التحرير الوطني. وعلى الرغم من مراقبة هذه الجماعات عن كثب، فقد سُمح بالمزيد من الحرية فيما يتعلَّق بالخطاب السياسي والتعدُّدية في المجال العام. وقد كان هذا انتقالًا تاريخيًّا إلى نظامٍ متعدِّد الأحزاب، فبحلول عام ١٩٩١ تمكَّن ثلاثة وثلاثون حزبًا من الحصول على اعترافٍ رسميٍّ من الدولة،

وكان من بينها أحزابٌ يسارية ووسطية تتحدى السيطرة الطويلة لجبهة التحرير الوطني على السلطة، وتنتقد الفساد وفشل النظام.

في هذا المشهد السياسي الجديد، قرَّر اثنان من الدعاة المستقلين المؤثرين - بن حاج ومدني - إنشاء «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لتضمَّ جماعاتٍ إسلاميةً مختلفةً ذات توجُّهاتٍ أيديولوجيةٍ متنوِّعة؛ لكن بعض الإسلاميين رفضوا الانضمام إليها. وبعد تشكيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مباشرةً، حوَّل جاب الله جماعته حديثة التأسيس إلى حزبٍ سياسيٍّ باسم حركة النهضة. وقد عارضت جماعة «الجزأرة» في البداية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكنها انضمَّت إليها بعد اعتقال قيادتها عام ١٩٩٠، وتولَّت مناصبَ قياديةً فيها. وكذلك شكَّل نحناح حزبًا سياسيًّا باسم «حركة المجتمع الإسلامي» التي تغيَّر اسمها إلى اسم «حركة مجتمع السلم» (حمس) في عام ١٩٩١[١٠].

فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية الأصوات في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٠، وتمكَّنت من تكرار ذلك النجاح في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١. إلَّا أن الجيش قد تدخَّل قبل الجولة الثانية التي كان مقررًا عقدها في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢، وأجبر بن جديد على الاستقالة وكلَّف المجلس الأعلى للدولة بإدارة شؤون البلاد. وبعد شهر تمَّ إعلان حالة الطوارئ وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع حلِّ جميع إداراتها المحلية والإقليمية. كان رد بعض الجماعات التي تتكوَّن منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عنيفًا، مما أدى في النهاية إلى حربٍ أهليَّة دمويَّة طويلة الأمَد استمرت من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠١، ويشار إليها باسم «العقد الأسود» من التاريخ الجزائري. وهكذا لم تنجح هذه المحاولة للتحرير السياسي والتحوُّل الديمقراطي، وكان لها عواقبُ وخيمة على البلاد.

خلال الحرب الأهليَّة كان هناك موقفان متباينان تجاه النظام من الجانب الإسلامي، حيث رأى **أحدهما** أن العنف مُبرَّر بل وضروري، بينما رفض **الآخر** العنفَ وانحاز إلى الدولة. وكانت الميليشيات الإسلامية التي حملت السلاح متباينةً للغاية في مواقفها، حيث لجأ بعضها إلى العنف ضد قوى الأمن التابعة للدولة والمتعاونين المدنيين من أجل قلب نظام الحكم وإقامة دولة إسلامية، متخذةً حرب الاستقلال نموذجًا. وقامت الجماعة الإسلامية المسلَّحة التي كانت تتألَّف في معظمها من أفغان جزائريين بإعطاء الأولوية لفرض الممارسات الإسلامية «الصحيحة» على السكَّان في المناطق التي تسيطر عليها. وقاتل الجيش الإسلامي للإنقاذ كجناح مسلَّح للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لإجبار النظام على اللجوء لحلٍّ تفاوضيٍّ[١١]. والمثير للدهشة أن عدداً من جماعة «الجزأرة» انضموا إلى أكثر الميليشيات عنفًا، وهي الجماعة الإسلامية المسلحة، لكن تمَّ إعدامهم لاحقًا على يد الجماعة في عام ١٩٩٥ بعد جهودهم للانتقال للاعتدال.

في المقابل، رفض الإسلاميون المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين العنف صراحةً، وشاركوا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بطرقٍ أضفت الشرعية على النظام. وخاض نحناح في خضمِّ الحرب الأهليَّة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٥ ليفوز بأكثر من ربع

الأصوات، لكنه مُنع من الترشُّح في انتخابات ١٩٩٩، ودعمت حركة مجتمع السلم التابع لها بوتفليقة بدلًا منه. وفي الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧، احتلَّت حركة مجتمع السلم المرتبة الثانية بحصولها على ١٤٪ من الأصوات، ووافقت على التعاون مع الحكومة وتولي مناصب وزارية فيها.

كذلك رفضت حركة النهضة بزعامة جاب الله العنفَ، لكنها رفضت أيضًا التعاون مع النظام وتجنَّبت الانضمام تحت عباءته. وبدلًا من دعم جاب الله في انتخابات ١٩٩٧، قررت حركة النهضة دعمَ بوتفليقة، مما أدى إلى انسحاب جاب الله من الحزب وتأسيس حركة الإصلاح الوطني في عام ١٩٩٩[١٢].

نتيجةً لجهود حركة مجتمع السلم لتحقيق التوازن بين الولاء للدولة ومصداقية المعارضة[١٣]، فقد خرجت من العقد الأسود باعتبارها الجماعة الإسلامية الأكثر استفادةً من هذه الظروف[١٤]، ويرجع ذلك إلى قدرة حركة مجتمع السلم على تقديم نفسِها على أنها البديل المعتدل والمسؤول لتجاوزات الجبهة الاسلامية للإنقاذ. كان نهج حركة مجتمع السلم التدريجي والتصاعدي يهدف إلى العمل داخل النظام، وكان هذا شيئًا بغيضًا بالنسبة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تبنَّت خطابًا قويًّا مناهضًا للنظام. وقد اتضح الاختلاف الصارخ في النُّهُج بشكلٍ خاصٍّ في اغتيال محمد بوسليماني - الذي يُعَدُّ أحد مؤسِّسي حركة مجتمع السلم - على يد الجماعات الإسلامية المتشدِّدة لإصراره على الاعتدال. وكذلك قلَّلت حركة مجتمع السلم من الطابع الإسلامي لخطابها، وسلَّطت الضوء على مؤهلاتها القومية، من أجل تمييز نفسها عن الإسلاميين العنيفين، والحفاظ على مصداقيتها لدى الرأي العام. وقامت في الوقت ذاته بالتعاون مع الدولة، وعملت كمراقب إسلامي في البرلمان[١٥].

في عام ١٩٩٩، خاض عبد العزيز بوتفليقة الانتخابات الرئاسية مقدمًا وعدًا بإنهاء سنوات الحرب الدموية. وانسحب المرشحون الرئاسيون الآخرون - ومن ضمنهم جاب الله - من الانتخابات بسبب التزوير المتوقَّع، وأصبح بوتفليقة رئيسًا للبلاد. ثم تمَّ تبنِّي قانون «الوئام المدني» في استفتاء عام ١٩٩٩، وقام بعض المتمردين - بما في ذلك الجيش للإسلامي للإنقاذ - بإلقاء أسلحتهم وإنهاء تمرُّدهم. واستُكمل هذا القانون باستفتاء عام ٢٠٠٥ الذي مدَّد العفو عن المتمردين - باستثناء المتهمين بالاغتصاب والقتل - في محاولة لطيِّ صفحة الحرب الأهليَّة. إلَّا أن هذا القانون قد أخفق في معالجة العديد من المظالم[١٦].

شهدت سنوات الرئاسة الأولى لبوتفليقة حدثَيْن دوليَّيْن بارزين استفاد منهما: **الحدث الأول** هو هجمات ١١ سبتمبر و«الحرب العالمية على الإرهاب» التي تلتها، والتي عززت المكانة الدولية للجزائر باعتبارها دولةً خبيرةً في مكافحة «الإرهاب الإسلامي». **والحدث الثاني** هو طفرة أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٥، والتي زوَّدت النظام بقوةٍ اقتصاديةٍ لتعزيز موقفه أمام المعارضة الشعبية[١٧]. وقد تمكَّن بوتفليقة من الفوز بأربع انتخاباتٍ متتالية في أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٢٠١٤، على الرغم من إصابته بجلطة دماغية في

عـام ٢٠١٣، وحالتـه الصحيـة المتعثِّـرة بوجـه عـام. كمـا رشَّـح بوتفليقـة نفسـه لفتـرة خامسـة فـي عـام ٢٠١٩، وهـو مـا أدى إلـى الحـراك الجزائـري.

الانقسامات على الساحة السياسية الإسلامية

تعـود الانقسـامات والتشـتُّتات داخـل الحـركات والأحـزاب الإسـلامية فـي معظمهـا إلـى الخلافـات والنزاعـات التنظيميـة حـول مسـألة العلاقـة مـع النظـام. وعلـى الرغـم مـن التشـابه الأيديولوجـي الظاهـر بيـن جماعتـي نحنـاح وجـاب الله، فـإن حقيقـة أنهمـا تطورتـا بشـكلٍ مسـتقلٍّ عـن بعضهمـا البعـض بسـبب اختـلاف الموقـع الجغرافـي جعلـت أيَّ جهـودٍ للتوحيـد بينهمـا بـلا جـدوى. وتشـير حقيقـة وجـود هـذا الانقسـام حتـى قبـل انقـلاب عـام ١٩٩٢ إلـى أنـه لـم ينتـج عـن الخـلاف حـول مسـألة التعـاون مـع النظـام فقـط. وفضَّـلت كل جماعـةٍ الحفـاظَ علـى قيادتهـا لقاعـدة الدعـم الخاصَّـة بهـا التـي بنتهـا علـى مـدار سـنواتٍ عديـدة. وأظهـرت الأحـداث المتواتـرة أن جـاب الله كان أكثـر انتقـادًا للنظـام وابتعـادًا عنـه وعـدم تعـاون معـه، فـي حيـن تبنَّـى نحنـاح وحركـة مجتمـع السـلم نهجًـا أكثـر تدرجًـا ووسـطيةً وتعاونًـا. لكـن مـع انحيـاز حركـة مجتمـع السـلم إلـى احتجاجـات الربيـع العربـي المعارضـة للنظـام، تمكَّنـت حركـة مجتمـع السـلم وجـاب الله مـن الاتفـاق علـى العديـد مـن القضايـا.

واجهـت حركـة مجتمـع السـلم انقسـاماتٍ كبيـرةً بسـبب الخلافـات حـول بعـض القضايـا التنظيميـة وفيمـا يتعلَّـق بالمسـألة الرئيسـة حـول مـا إذا كان يجـب العمـل مـع النظـام أو ضـده. وبعـد وفـاة نحنـاح عـام ٢٠٠٣، تـمَّ انتخـاب بوقـرة سـلطاني زعيمًـا لحركـة مجتمـع السـلم. وأدى انتخـاب سـلطاني لفتـرةٍ ثانيـةٍ فـي عـام ٢٠٠٨ إلـى الكشـف عـن العديـد مـن الخلافـات الداخليـة فـي الحركـة. وفـي عـام ٢٠٠٩، قامـت مجموعـةٌ مـن قـادة حركـة مجتمـع السـلم (بمـا فـي ذلـك أعضـاء مؤسِّسـون مثـل مصطفـى بلمهـدي، ووزراء مثـل عبـد المجيـد مناصـرة وعبـد القـادر بـن قرينـا) بتأسـيس حركـة الدعـوة والتغييـر للعـودة إلـى مسـار نحنـاح الـذي زعمـوا أن بوقـرة قـد قـاد الحـزب بعيـدًا عنهـا[١٨].

واتهمـوا بوقـرة بالفسـاد المؤسسـي عبـر تغييـر قوانيـن الحـزب، وإدارة شـؤون الحـزب وفقًـا لأهوائـه بـدلًا مـن الالتـزام بقواعـد الحـزب، وتهميـش خصومـه. كمـا اتهمـوه بالتحالـف مـع النظـام علـى حسـاب الجماعـة، وتفضيـل السـلطة والمناصـب علـى التنشـئة الأخلاقيـة لأعضـاء الحـزب[١٩]. وتجسَّـد ذلـك فـي التحالـف الرئاسـي ٢٠٠٤-٢٠١٢ الـذي أيـدت فيـه حركـة مجتمـع السـلم التحالـفَ الحاكـم الـذي يضـمُّ جبهـة التحريـر الوطنـي والتجمُّـع الوطنـي الديمقراطـي، وشـاركت فيـه لاحقًـا. وفـي عـام ٢٠١١، أسَّسـت حركـة الدعـوة والتغييـر حزبًـا سياسـيًّا باسـم «جبهـة التغييـر» بقيـادة مناصـرة[٢٠].

لكـن بعـد مـرور ثـلاث سـنواتٍ انفصلـت مجموعـةٌ مـن أعضـاء جبهـة التغييـر بقيـادة مصطفـى بلمهـدي المؤسـس المشـارك لحركـة مجتمـع السـلم، وشـكَّلت حركـة البنـاء الوطنـي فـي عـام ٢٠١٢، التـي حصلـت علـى اعتـراف جماعـة الإخـوان المسـلمين المصريـة. ولاحقًـا فـي عـام ٢٠١٧، أُعيـد توحيـد جبهـة التغييـر وحركـة مجتمـع السـلم التـي قـام زعيمهـا الجديـد عبـد الـرزاق

مقري بالابتعاد عن التعاون مع النظام والعودة إلى صفوف المعارضة. ونتيجةً لهذا التغيير، انفصل عن حركة مجتمع السلم بعضُ أعضائها الموالين للنظام بقيادة عمار غول وأنشؤوا فيما بعد حزبًا آخر (تجمُّع أمل الجزائر).

وكما أشرنا أعلاه، فقد عانت حركة النهضة أيضًا من انقساماتٍ داخليةٍ كان أولها في عام ١٩٩٩ عندما قرَّر أعضاؤها التصويتَ لبوتفليقة رغم إصرار جاب الله على البقاء في المعارضة. ونتيجةً لذلك، ترك جاب الله حركة النهضة ليؤسِّس حركة الإصلاح الوطني وخاض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، لكنه حصد ٤٪ فقط من الأصوات[٢١]. وقد اجتذبت هذه المواقف القائمة على المبادئ الكثيرَ من الأصوات لحركة الإصلاح في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢، والتي حقَّقت فيها أعلى نسبة من الأصوات خلف جبهة التحرير الوطني (٩٫٥٪) للمرة الأولى والأخيرة[٢٢]. لكن بعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ التي فاز فيها جاب الله بنسبة ٥٪ فقط من الأصوات، اتَّهم بعض أعضاء الحزب جاب الله بالاستبدادية وعدم احترام الديمقراطية داخل الحزب[٢٣]. وفي المقابل، اتَّهمهم جاب الله بأنهم جزءٌ من مؤامرة النظام ضد أقوى حزبٍ إسلاميٍّ، وبأن النظام يغريهم بتقاسمِ السلطة معه[٢٤]. وبعد أربع سنواتٍ من النزاعات التي انتهت باللجوء للقضاء، طُرد جاب الله من قيادة حركة الإصلاح بقرارٍ قضائيٍّ في عام ٢٠٠٨[٢٥]. ثم شكَّل جاب الله بعد ذلك جبهة العدالة والتنمية في عام ٢٠١١.

كذلك أدَّى انقسام المشهد السياسي الإسلامي إلى عدَّة محاولاتٍ للتوحيد وتشكيل التكتلات مثل: تكتُّل الجزائر الخضراء (بين حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧)، والاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء (منذ عام ٢٠١٧).

بسبب صدمة الحرب الأهليَّة وقصور أداء النظام، شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزايدًا في الكراهية تجاه الأحزاب السياسية بما في ذلك حركة مجتمع السلم التي أصبح يُنظر لها على أنها معارضةٌ موالية لم تؤدِّ إلَّا إلى ترسيخ النظام. وكذلك وُجِّهت تُهَمٌ بالفساد للوزارات التي تسيطر عليها حركة مجتمع السلم، لكن الحركة حاولت التغلُّب على هذه المشكلة عبر زيادة النشاط في المجتمع المدني، مثل: النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، والبرامج الشبابية، ودور الأيتام، والتوعية الدينية، والمؤسسات التعليمية. كانت حركة مجتمعة السلم تهدف إلى إبقاء السياسة (الحزب) منفصلةً عن الدعوة (الحركة)، ومن ثَمَّ فإن شبكتها من جمعيات المجتمع المدني قد مكَّنتها من الوصول إلى المجموعات غير المُسيَّسة[٢٦]. وكذلك اخترقت حركة مجتمع السلام آليات التنشئة الاجتماعية التقليدية التي تسيطر عليها الدولة، مثل: اتحادات الطلاب، والكشافة. وعلى الرغم من محاولة مقري تعزيز التحالفات السياسية مع الأحزاب غير الإسلامية لتقوية المعارضة لولاية بوتفليقة الرابعة، كما في حالة التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي، فإن محاولاته باءت بالفشل.

السنة	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	حركة مجتمع السلم	حركة النهضة	حركة الإصلاح	جبهة التغيير	جبهة العدالة والتنمية	حركة البناء الوطني	تجمع أمل الجزائر	الأصوات الصحيحة/ المسجلة
١٩٩١	٤٧,٣	٥,٤	٢,٢						
يونيو/ حزيران ١٩٩٧		١٤,٨	٨,٧						٦٢,٧
مايو/أيار ٢٠٠٢		٧		٩,٥					٤٣,١
مايو/أيار ٢٠٠٧		٩,٦	٣,٤	٢,٥					٣٠,٥
مايو/أيار ٢٠١٢		تكتل الجزائر الخضراء (٦,٢)			٢,٤	٣,١			٣٥,٣
مايو/أيار ٢٠١٧		٦,١ (+جبهة التغيير)	الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	١,٢	+ حركة مجتمع السلم	الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء (٣,٧)		٤,٢	٢٧,٨

النتائج الانتخابية للأحزاب الإسلامية (بالنسبة المئوية)

شهد العقد الجديد اندلاعَ احتجاجات الربيع العربي، وكان مليئًا بالديناميكيات المتغيِّرة، ليس بالنسبة للحركة لإسلامية فقط، بل أيضًا للسياسة الجزائرية بشكل عام. وكانت ردود أفعال حركة مجتمع السلم على الانتفاضات الشعبية الجزائرية عام ٢٠١١ معتدلةً؛ لكونها جزءًا من التحالف الرئاسي، فتجنَّبت توجيه انتقادٍ قاسٍ لبوتفليقة، وحيَّت قراره بإنهاء حالة الطوارئ[٢٧] ووعوده بالإصلاح[٢٨]. لكن خطاب حركة مجتمع السلم تجاه المعارضة قد تغيَّر في نهاية عام ٢٠١١ وخاضت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢ كجزء من تحالف تكتل الجزائر الخضراء الإسلامي[٢٩]. وفي وقتٍ لاحقٍ، قرَّرت حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير الاتحادَ معًا بعد خوض الانتخابات بشكلٍ منفصلٍ، لكنهما تحالفتا في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٧ وحصلتا على ٦,١٪ من الأصوات[٣٠]. وشهدت هذه الانتخابات كذلك تحالفًا إسلاميًا آخر بين حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية وحركة البناء الوطني، وحصل هذا التحالف على ٣,٧٪ من الأصوات. ثم عادت الخلافات بين الإسلاميين داخل حركة النهضة للظهور مرةً أخرى في عام ٢٠١٨ بين رئيسها وبعض كبار أعضائها، مما أدى في النهاية إلى حملة استقالاتٍ عندما حلَّ يزيد بن عيشة محلَّ الرئيس المتنازع عليه في الانتخابات الداخلية للحزب[٣١].

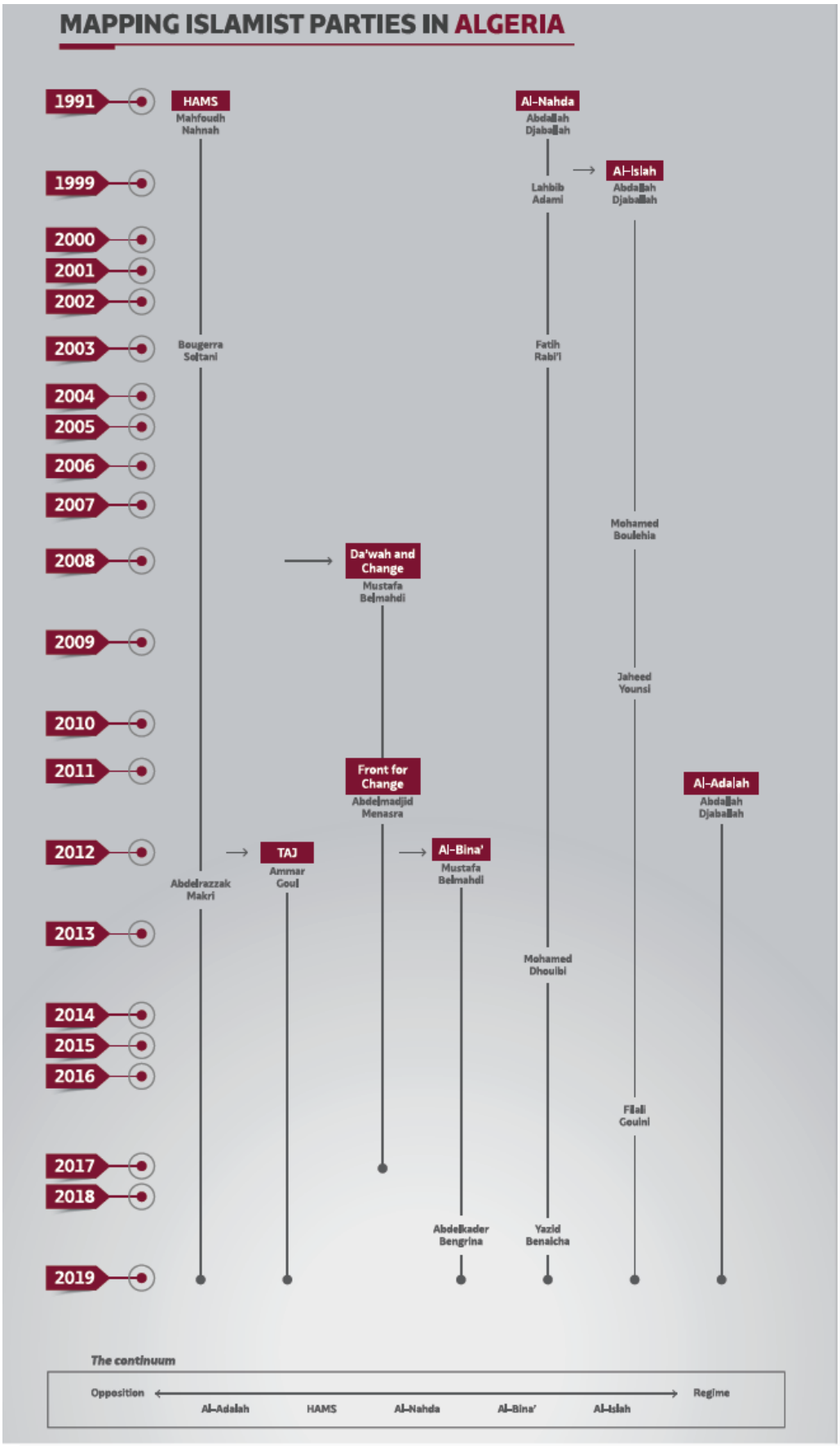
MAPPING ISLAMIST PARTIES IN ALGERIA
1991
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
HAMS
Mahfoudh Nahnah
Bougerra Soltani
Abdelrazzak Makri
Al-Nahda
Abdallah Djaballah
Lahbib Adami
Fatih Rabi'i
Mohamed Dhoulbi
Yazid Benaicha
Al-Islah
Abdallah Djaballah
Mohamed Boulehia
Jaheed Younsi
Filali Gouini
Da'wah and Change
Mustafa Belmahdi
Front for Change
Abdelmadjid Menasra
TAJ
Ammar Goul
Al-Bina'
Mustafa Belmahdi
Abdelkader Bengrina
Al-Adalah
Abdallah Djaballah
The continuum
Opposition
Regime
Al-Adalah
HAMS
Al-Nahda
Al-Bina'
Al-Islah

خريطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر

وأخيرًا، فمن الضروري أن نذكر القوة المتزايد للسلفية والصوفية في الجزائر. حيث تتلقى هاتان الجماعتان الدينيتان دعمًا مستترًا وضمنيًا - في بعض الأحيان - من الدولة؛ بسبب مواقفهما الملتزمة بالابتعاد عن السياسة والأحزاب. وفي حين أن السلفيين لا يشاركون في السياسات الحزبية؛ لأنهم يرون أن النظام القائم بدعة، إلَّا أنهم يحظرون التمرُّد عليه. وعلى الجانب الآخر، يسمح النظام بوجودهم واسع النطاق في المجتمع، وفي بعض الأحيان بالمنافسة مع الحركات الحزبية؛ لأنهم لا يشكِّلون تهديدًا للنظام[٣٢]. ومن جهة أخرى، لعب الصوفيون دورًا سياسيًا مهمًا في عهد بوتفليقة عندما تعامل معهم النظام باعتبارهم إسلامًا محليًا معتدلًا، واستخدمهم كقوة موازنة للجماعات الإسلامية المسلَّحة وحتى الحركات الإسلامية الحزبية. وكذلك حشد النظام الصوفيين لدعم جبهة التحرير الوطني في الانتخابات، بل واستخدمهم كأداة في سياسته الخارجية تجاه أفريقيا والغرب[٣٣].

الحراك الشعبي: النضال من أجل ربيع الجزائر

عزَّز ترشُّح بوتفليقة لفترة رئاسية رابعة في انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٤ التعاونَ بين أحزاب المعارضة الجزائرية، وأدَّى إلى تجاوزهم للخلافات والخصومات الأيديولوجية. فقد قامت حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة والتجمُّع من أجل الثقافة والديمقراطية وأحمد بن بيتور (مرشح رئاسي انسحب لاحقًا من سباق الانتخابات) بتشكيل «تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة لانتخابات ٢٠١٤». ودعت هذه الجماعة الأحزابَ الأخرى إلى مقاطعة الانتخابات، مُحتجَّةً بتزوير العملية الانتخابية في محاولةٍ لنزع الشرعية عنها[٣٤].

وبعد الانتخابات مباشرةً، تبنَّت الجماعة اسمًا جديدًا هو تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي، والتي عقدت مؤتمرًا وطنيًا (يُعرف باسم مؤتمر مزفران في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤) حقَّق نتيجةً غير مسبوقةٍ بتبنِّي العديد من أحزاب ونشطاء المعارضة خارطة طريق للتحوُّل الديمقراطي[٣٥]. وكذلك شاركت الأحزاب الإسلامية الأخرى (حركة البناء الوطني وجبهة التغيير وحركة الإصلاح) في مؤتمر مزفران[٣٦]. ولاحقًا تمَّ تشكيل لجنة التنسيق والمتابعة بين أحزاب المعارضة[٣٧]، لكن على الرغم من هذه الإنجازات لم تستطع المعارضة الحفاظَ على موقفٍ موحَّدٍ تجاه النظام[٣٨].

كان من المُقرَّر إجراء الانتخابات الرئاسية التي أعلن بوتفليقة عن ترشُّحه لها لفترة خامسة في أبريل/نيسان ٢٠١٩، لكن عندما اندلعت انتفاضة الحراك الشعبي في ٢٢ فبراير/شباط قام بوتفليقة بتأجيل الانتخابات ووعد بعدم الترشُّح لفترة رئاسية خامسة[٣٩]. وفي يوم ٢ أبريل/نيسان، أجبره رئيس الأركان قايد صالح على الاستقالة[٤٠]، ثم برز قايد صالح باعتباره الرجل الأقوى في الجزائر، واعتقل جميع المصادر المحتملة للتهديد بما في ذلك: الجنرال توفيق، واللواء عثمان طرطق، وشقيق الرئيس السابق سعيد بوتفليقة، ودائرة

رجال الأعمال والوزراء القريبة منه[٤١]. وشملت هذه الاعتقالات لاحقًا نشطاء الحراك الذين عارضوا خارطة الطريق الخاصَّة بالجيش لإجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقتٍ ممكنٍ لتجنُّب «الفراغ الدستوري» الناتج عن عدم وجود رئيس[٤٢].

لكن المعارضة أصرَّت على خارطتي طريقٍ مختلفتَيْن: **الأولى** هي إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل ظروفٍ ديمقراطية تُمنع فيها شخصيات النظام القديم من الترشُّح، خاصةً شخصيات مثل نور الدين بدوي رئيس الوزراء الذي عيَّنه بوتفليقة خلال الحراك الشعبي. **والثانية** - والأكثر جذريةً - هي أن تكون هناك فترة انتقالية لتعديل الدستور في وجود مجلسٍ رئاسيٍّ مؤلَّف من شخصياتٍ موثوقة قبل إجراء انتخاباتٍ برلمانية ورئاسية. وكانت المعارضة «العلمانية» تضغط من أجل تنفيذ الخيار الثاني[٤٣]، بينما كانت الأحزاب الإسلامية الكبرى ترغب في تنفيذ الخيار الأول، وتبنَّى بعض الإسلاميين خارطة الطريق العسكرية كما هي. فقد كان الإسلاميون يخشون أن يؤدي تعديل الدستور دون السلطة النسبيَّة التي سيحصلون عليها من خلال الانتخابات إلى إلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنصُّ على أن الإسلام هو «دين الدولة»[٤٤].

وعلى الرغم من استمرار الاحتجاجات والجهود المبذولة من أحزاب المعارضة، فقد أصرَّ الجيش على خطته، وحاول إدخال بعض الإصلاحات التجميلية على خارطة الطريق في محاولةٍ لإضفاء الشرعية عليها. واستقال رئيس مجلس النواب معاذ بوشارب وحلَّ محلَّه أحد الشخصيات الإسلامية من حركة البناء الوطني بعد انسحاب مرشحي النظام[٤٥]. وتمَّ تشكيل لجنة الحوار الوطني (عُرفت باسم لجنة كريم يونس)[٤٦] لتسهيل قبول الفواعل السياسيين لخارطة الطريق[٤٧]. وأخيرًا، أعلن بن صالح عن إنشاء الهيئة الوطنية المستقلَّة لتنظيم الانتخابات برئاسة وزير العدل السابق[٤٨].

وأُجريت الانتخابات الرئاسية في ١٢ ديسمبر/كانون الثاني على الرغم من مقاطعتها من قِبَل الأحزاب السياسية الكبرى، وبلغت نسبة المشاركة ٣٩,٩٪ (وكانت نسبة الأصوات غير الصحيحة ١٢,٩٪، ومن ثَمَّ كانت النسبة المشاركة الصحيحة ٣٩,٩٪)[٤٩]. وفاز عبد المجيد تبون - وهو رئيس وزراء سابق والمعروف بأنه مرشَّح الجيش - في تلك الانتخابات من الجولة الأولى بحصوله على نسبة ٥٨,١٪ من الأصوات[٥٠]. ثم توفي قايد صالح بعد أيامٍ قليلةٍ من تنصيب تبون، تاركًا باب النزاعات على السلطة داخل النظام مفتوحًا على مِصْراعيه[٥١]. بَيْدَ أن تبون قدَّم وعدًا ببدء حوارٍ مع الفواعل السياسيين المنتمين للحراك، لتعديل الدستور ومحاربة الفساد وإصلاح الاقتصاد[٥٢]، فعقد بعض الاجتماعات مع الفواعل السياسيين وشكَّل لجنة لتعديل الدستور[٥٣]. وتمَّ العفو عن العديد من السجناء وإطلاق سراحهم (بما في ذلك أحد رجال أعمال بوتفليقة وبعض نشطاء الحراك)[٥٤]، ولكن لم يتم الإفراج عن جميع النشطاء السياسيين، بل تمَّ اعتقال أحد النشطاء في فبراير/شباط ٢٠٢٠[٥٥]. وقرَّر ائتلاف البديل الديمقراطي - ذو الميول العلمانية - مقاطعة الحوار مع تبون، وعارض حكمَهُ منذ البداية رفضًا لخارطة طريق الجيش وما يترتَّب عليها[٥٦].

الأحزاب الإسلامية خلال الانتفاضة

منذ لحظة إعلان بوتفليقة عن نيَّته الترشُّح لفترة رئاسية خامسة وحتى انتخاب عبد المجيد تبون، اتخذت الأحزاب الإسلامية مواقفَ متباينةً للغاية تجاه النظام والاحتجاجات. وعند ترتيبها، نجد أن جبهة العدالة والبناء اتخذت الموقف الأكثر صداميةً تجاه النظام (قد لا يكون هذا مفاجئًا بالنظر إلى سجل قياداتها منذ أوائل التسعينيات)، ومن المفارقات أن حزب جاب الله السابق - حركة الإصلاح الوطني - تبنَّى الموقف الأكثر تأييدًا تجاه النظام. ويمكننا أن نرى مقياسًا متدرجًا لمواقف الأحزاب الإسلامية المعارضة في الشكل أدناه وفقًا لموقعها بين تأييد النظام ومعارضته.

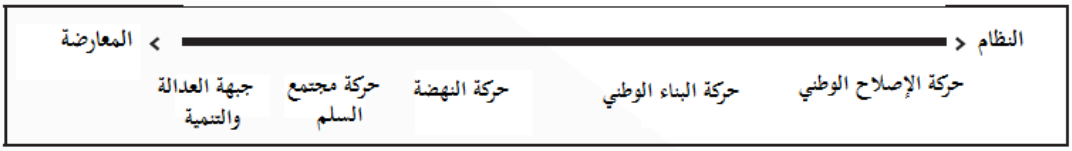

الموقف السياسي للأحزاب الإسلامية خلال الانتفاضة

كانت الأحزاب الإسلامية المعارضة تخطِّط للانتخابات الرئاسية المقبلة قبل اندلاع الحراك الشعبي. وقدَّمت كلٌّ من حركة مجتمع السلم[٥٧] وحركة البناء الوطني[٥٨] وجبهة العدالة والتنمية[٥٩] مبادراتها المستقلَّة، لكنها اختارت جميعًا الموضوعَ نفسَه لشعاراتها. وفي أواخر عام ٢٠١٨، كانت هناك جهود لجمع مبادرة حركة البناء الوطني «الجزائر للجميع» ومبادرة حركة مجتمع السلم «التوافق الوطني» تحت مظلَّة واحدة، ولكن دون جدوى[٦٠]. وبعد الفشل في التوصُّل إلى توافقٍ بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، أعلنت حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني عن مرشحيهما في الانتخابات، وهما: عبد الرزاق مقري[٦١]، وعبد القادر بن قرينا[٦٢]، على التوالي. وبعد ذلك اقترحت جبهة العدالة والتنمية توافقَ جميع أحزاب المعارضة حول مرشَّحٍ واحدٍ[٦٣]، أو حتى الجمع بين المرشحين المحتملين، لكن لم يتم التوصُّل إلى اتفاقٍ حاسمٍ[٦٤]. وفي ٣ مارس/آذار بعد الحراك الشعبي عندما قُدمت أوراق ترشيح بوتفليقة، قرَّرت حركة مجتمع السلم عدم المشاركة في الانتخابات إذا ترشَّح بوتفليقة[٦٥]. ومن ناحية كانت حركة النهضة - شأنها شأن جبهة العدالة والتنمية - قد قرَّرت بالفعل عدم الترشُّح[٦٦]، لكن من ناحية أخرى قرَّرت حركة الإصلاح فقط من بين الأحزاب الإسلامية دعمَ الولاية الخامسة لبوتفليقة، تماشيًا مع القرار الذي اتخذته في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨[٦٧].

لم يقم أيٌّ من الأحزاب السياسية في الجزائر بتنظيم احتجاجات الحراك في ٢٢ فبراير/شباط، وهو ما يدلُّ بشكلٍ من الأشكال على وجود خلافٍ بين الشعب والنخبة السياسية. وعلى الرغم من المواقف المعارضة للأحزاب الإسلامية ودعمها للنشاط السياسي، فإنها لم تؤيد علانيةً احتجاجات ٢٢ فبراير/شباط قبل حدوثها. حتى جاب الله - الذي لطالما

كان الشخصية الأكثر انتقادًا للنظام وبُعدًا عن التعاون معه - أشار في مقابلة إلى أنه كان حذرًا إلى حدٍّ ما في دعم الاحتجاجات بسبب شكوكه بشأن منظِّميها[٦٨]. وبعد عامٍ من الحراك، صرَّح مقري بأنه قد طُلب من أعضاء حركة مجتمع السلم المشاركة في احتجاجات ٢٢ فبراير/شباط لكن دون تزعُّمها[٦٩]. والحقيقة أنه قد صرَّح قبل يومين من الحراك بأنه من حقِّ الشعب الاحتجاج على الولاية الخامسة[٧٠].

كما أصدرت حركة النهضة بيانًا يحيي الحراك الشعبي في اليوم نفسِه الذي اندلع فيه[٧١]، وفعلت حركة البناء الوطني الشيء ذاته في اليوم التالي، وأضافت إلى ذلك التأكيد على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية وفق ما هو مخطَّط لها، واحترام الدستور، وتجنُّب أي ظروفٍ استثنائية يمكن أن تعرِّض استقرار الدولة للخطر (وليس استقرار النظام بالضرورة)[٧٢]. هذا الموقف يجعل حركة البناء الوطني على وفاقٍ مع خارطة الطريق التي تبنَّاها الجيش حتى لو تنافست مع مرشَّح الأخير. واتبعت حركة الإصلاح أجندتها الموالية للنظام فيما يتعلَّق بقرارات بوتفليقة بعد الحراك (١٣ مارس/ آذار)[٧٣]. وحتى بعد استقالة بوتفليقة، التقى زعيم حركة الإصلاح فيلالي الغويني - المُستبعَد من جماعات المعارضة الأخرى - مع بن صالح لمناقشة «السُّبل الممكنة لحل الأزمة»[٧٤].

وكانت التنسيقية الوطنية للتغيير - وهي الجماعة التي ينضوي تحت مظلتها متظاهرو الحراك المُكوَّنون من نشطاء إسلاميين وغير إسلاميين - قد طرحت خارطة طريق «الدستور أولًا» في مارس/آذار قبل استقالة بوتفليقة. وكان من الموقِّعين أحزاب علمانية وأعضاء سابقون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ونفى العديد من الموقعين أن يكونوا جزءًا من التنسيقية، معتبرين أنها قد فات أوانها[٧٥]. وبالتوازي مع ذلك، عُقدت اجتماعاتٌ تشاورية طويلة الأمَد نظَّمتها قوى التغيير لدعم خيار الشعب، والتي شملت: جبهة العدالة والتنمية، وحركة النهضة، وحركة البناء الوطني، وحزب طلائع الحريات برئاسة الرئيس السابق لجبهة التحرير الوطني ورئيس الوزراء والمرشح الرئاسي السابق علي بن فليس والدبلوماسي عبد العزيز رحابي[٧٦]. حيث طالبوا بإنشاء مجلسٍ رئاسيٍّ يتألَّف من شخصياتٍ وطنية غير فاسدة، وكل هذا قبل استقالة بوتفليقة[٧٧]. كما أنهم رفضوا اقتراحَ بن صالح بإعادة جدولة الانتخابات في يوليو/تموز، وطالبوا بمدَّة زمنيَّة أطول لتمكين الحراك من الانخراط في العملية السياسية[٧٨].

وفي ٦ يوليو/تموز، نظَّمت قوى التغيير لدعم خيار الشعب «منتدى عين بنيان» الذي كان الحوار الأكبر بين المعارضة، حيث ضمَّ أكثر من ٨٠٠ شخص يمثِّلون حركة مجتمع السلم وحركة جيل جديد غير الإسلامية، بالإضافة إلى الأحزاب المذكورة والعديد من الجماعات والشخصيات الأخرى. ووافق المنتدى في بيانه الختاميِّ على قبول اقتراح الجيش بإجراء انتخاباتٍ مستعجلة، ولكن وَفق شروطٍ معيَّنة فقط؛ حيث طالب بإبعاد رموز النظام القديم (خاصةً من حكومة بدوي)، وإجراء حوارٍ مع الجيش من قِبَل لجنة مستقلَّة مؤلَّفة من شخصياتٍ توافقية، وإجراء انتخاباتٍ تديرها هيئة مستقلة تُشكَّل بناءً على توصية من لجنة فنيَّة[٧٩]. إلَّا أن «منتدى عين بنيان» لم يتمكَّن من إشراك الجماعات العلمانية المعارضة الأخرى التي شكَّلت تحالف «البديل الديمقراطي»، الذي طالب بتأسيس جمهوريةٍ ثانيةٍ بدستورٍ جديدٍ وبرلمانٍ جديدٍ قبل الانتخابات الرئاسية[٨٠].

في الواقع، لقد تمَّ تقديم إنشاء «لجنة يونس» التابعة لبن صالح (٢٥ يوليو/تموز) والهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات (١٥ سبتمبر/أيلول) على أنهما تحقيقٌ لمطالب «عين بنيان». إلَّا أنهما في الحقيقة لم يكونا كذلك، حيث كان على رأس كلٍّ منهما رموزٌ من النظام القديم، بالإضافة إلى رفض الجيش تغيير حكومة بدوي. وبالإضافة إلى ذلك، رفض قايد صالح طلب يونس بالإفراج عن ناشطي الحراك المعتقلين لضمان تحقيق الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف[٨١]. ونتيجةً لذلك، رفضت حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية الاجتماعَ بلجنة يونس. وبينما ذكرت حركة مجتمع السلم في جملةٍ واحدةٍ أنها رفضت لقاء يونس[٨٢]، انتقدت جبهة العدالة والتنمية اللجنةَ بسبب تشكيلها من قِبَل رئيس مؤقَّت غير شرعيٍّ يتجاهل توصيات «منتدى عين بنيان»، ولا يقدِّم أي ضماناتٍ تتيح بناء الثقة، ويقيِّد الحوار حول الانتخابات. وبهذا يبدو أنه لا يدرك حقيقة أن الجزائر كانت تشهد ثورةً حقيقيةً[٨٣].

قبلت الأحزاب الإسلامية الثلاثة الأخرى الدعوةَ للاجتماع بلجنة يونس، لكن مع تباين ردودها: فقالت حركة النهضة إن اللجنة لم تفِ بتوقعات الحراك[٨٤]. ومن ناحية أخرى، حيَّت حركة الإصلاح اللجنة[٨٥]، بينما أعربت حركة البناء الوطني عن اعتزازها بالدور الذي لعبته اللجنة، وقبِلت الدعوة تماشيًا مع أجندتها السابقة بعقد الانتخابات في أقرب وقتٍ ممكنٍ[٨٦].

ومع اقتراب انتخابات ١٢ ديسمبر/كانون الثاني، تمَّ التخلي عن «منتدى عين بنيان»، حيث اتخذ المشاركون فيه مواقفَ مختلفةً فيما يتعلَّق بالانتخابات. فقرَّر حزب طلائع الحريات وحركة البناء الوطني خوض الانتخابات بمرشحيهما: علي بن فليس، وعبد القادر بن قرينا، على التوالي. بينما قرَّرت حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية مقاطعة الانتخابات[٨٧]، وانتقدت كلتاهما الانتهاكات الإنسانية للنظام ضد نشطاء الحراك، معتبرتَين أن الظروف غير مناسبةٍ لإجراء انتخاباتٍ ديمقراطية، وشكَّكتا في مصداقية الهيئة المستقلة للانتخابات[٨٨]، وعبَّرتا عن مخاوفهما من أن هذه الانتخابات لا تلبي تطلعات الحراك[٨٩]. وفي حين لم تتقدَّم حركة النهضة بمرشَّح، إلَّا أنها حاولت إيجاد مرشحٍ توافقيٍّ، لكنها فشلت في ذلك[٩٠]. فتركت بدلًا من ذلك الحرية لأعضائها للاختيار من بين المرشحين الآخرين[٩١]. وعلى الجانب الآخر، أيدت حركة الإصلاح عبد المجيد تبون[٩٢].

أُجريت الانتخابات في ١٢ ديسمبر/كانون الأول، وفاز فيها عبد المجيد تبون في الجولة الأولى، وحلَّ عبد القادر بن قرينا في المرتبة الثانية بحصوله على نسبة ١٧,٤٪ من الأصوات. وبهذا تمكَّنت «السلطة (le pouvoir)» من إحباط آمال الحراك في إحداث تغييرٍ جوهريٍّ في الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، لم يتوقف الحراك عن الحشد والضغط من أجل تلبية مطالبه مع استمرار الاحتجاجات كل يوم جمعة. واستمرَّ ذلك حتى بداية جائحة كوفيد-١٩ التي دفعت الحكومة إلى حظر المظاهرات، ومن ثَمَّ يبدو أن الاحتجاجات قد توقفت - على الأقل في الوقت الحالي.

الخاتمة

بعد عشر سنواتٍ فقط على خروج الجزائر من حربٍ أهليَّة دمويَّة ما زالت ذكرياتها المؤلمة حيَّةً في الأذهان، قامت احتجاجاتٌ صغيرة ومتفرقة، وأتت بشائر الموجة الأولى من الربيع العربي إلى الجزائر في عام ٢٠١١. وعلى النقيض من ذلك، كانت الموجة الثانية (أو الحراك) في عام ٢٠١٩ ضخمةً بما يكفي لفرض تغييرٍ في النظام السياسي.

تتَّسم العلاقة بين الحركاتِ السياسية الإسلامية والدولةِ الجزائرية بمسارٍ تاريخيٍّ معقَّد ومثيرٍ للاهتمام يُلقي بظلاله على المشهد السياسي في جزائر ما بعد بوتفليقة. فخلال حرب الاستقلال الجزائرية، أكَّدت جميع الجماعات الأيديولوجية على الهوية الإسلامية بوصفها رمزًا للمقاومة ضد الاستعمار، لدرجة أنه تمَّ النصُّ على الهوية الإسلامية في إعلان جبهة التحرير الوطني في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٤، كما ورد ذكرها في ديباجة الدستور الجزائري، وكثيرًا ما يُشار إليها من قِبَل الأحزاب الإسلامية. وعندما انفتح النظام السياسي على المنافسة متعدِّدة الأحزاب في عام ١٩٨٩، أصبحت هناك فرصةٌ سانحةٌ للإسلاميين، إلَّا أن الأمور قد انحدرت بشكلٍ مأساويٍّ إلى العقد الأسود للحرب الأهليَّة في الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١.

لم تشارك الأحزاب التابعة لجماعة الإخوان المسلمين أو التي تستقي إلهامَها منها في الحرب الأهليَّة؛ لأنها رفضت اللجوء إلى العنف، ومكَّن هذا الموقف من حدوث تقاربٍ بين هذه الأحزاب الإسلامية والنظام، الأمر الذي دفع بعض الإسلاميين إلى شغل مناصب وزارية في الحكومة. لكن هذه المشاركة مع النظام أصبحت الآن تطارد هذه الأحزاب؛ لأن بعض شرائح المجتمع ترى أنها قد تمَّ التلاعب بها من قِبَل النظام الفاسد مقابل منافع مادية.

كانت إحدى المسائل الجوهرية والأكثر إثارةً للخلاف على مدى العقدين الماضيين بين الحركات الإسلامية والأحزاب السياسية في الجزائر، هي مسألة ما إذا كان يجب التعاون مع النظام أم لا، وإذا كانت الإجابة بنعم فبأي درجة وفي أي المسائل؟ وإلى جانب انقسام الحركة الإسلامية مع تشكيل العديد من الجماعات المنشقة أحزابًا سياسية جديدة، تبنَّت الأحزاب الإسلامية الناتجة مواقفَ سياسيةً متباينةً فيما يتعلَّق بعلاقتها بالدولة الجزائرية. حيث اتخذ بعض قادة الأحزاب - مثل عبد الله جاب الله - موقفًا معارضًا بشدَّة للنظام، ورفضوا أيَّ إمكانيةٍ للتعاون معه في القضايا الرئيسة، مثل المشاركة في الانتخابات. وفي الواقع، لقد اضطر جاب الله - بسبب خلافاته مع فصائل حزبه حول مسألة التعاون مع النظام - إلى تركِ حركة النهضة التي يقودها وتشكيل حركة الإصلاح التي تركها لاحقًا لتشكيل جبهة العدالة والتنمية.

وانضمَّ بعض الأحزاب الإسلامية - مثل حركة مجتمع السلم بقيادة أبي جرة سلطاني - إلى تحالف بوتفليقة، وشغلوا في المقابل مناصبَ وزاريةً في الحكومة. وكان انفصال جبهة التغيير بقيادة عبد المجيد مناصرة وتجمُّع أمل الجزائر بقيادة عمار غول عن حركة مجتمع السلم بسبب خلافاتٍ تتعلَّق بالمسألة الجوهرية حول ما إذا كان يجب

العمل مع النظام أم لا. هنا تحاول الأحزاب التي تستقي إلهامَها من جماعة الإخوان المسلمين الحفاظَ على التوازن من خلال محاولة عدم نزع الشرعية عن النظام السياسي (كما فعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوائل التسعينيات)، ولكنها تحاول أيضًا عدم إضفاء الشرعية على الحكم المطلق الفاسد. وبناءً على ذلك، يراها البعض كشخصياتٍ وطنيَّة تضع مصالح البلاد فوق مصالحها الخاصَّة، لكن البعض الآخر ينظر إليها على أنها معارضةٌ مواليةٌ لا تمتلك حلولًا فعَّالةً للمشاكل المترسخة في الدولة.

بسبب الذكريات الأليمة للحرب الأهليَّة، حرصت الحركات الإسلامية الرئيسة على عدم مهاجمة النظام علانيةً. لكن عندما ضربت الموجة الثانية من الربيع العربي الجزائرَ في شكل الحراك الشعبي، أصبح هذا نعمةً ونقمةً في الوقت ذاته بالنسبة إلى الأحزاب الإسلامية. فقد احتفظت - من ناحية - بقدرٍ ضئيلٍ من الشرعية؛ لأنها رفضت بشكلٍ قاطعٍ التمرُّدَ العنيف ضد الدولة منذ التسعينيات وعزَّزت مؤهلاتها الوطنية. ومن ناحية أخرى، وتحديدًا لأنها شاركت في تحالفات بوتفليقة بدرجاتٍ متفاوتة، فقد كان يُنظر إليها باعتبارها جزءًا من النظام الحاكم الذي أراد مئات الآلاف من المتظاهرين إسقاطه. وقد أدَّت هذه الديناميكية - على وجه الخصوص - إلى وضع أحزاب مثل حركة مجتمع السلم - التي كانت موالية بشكلٍ عامٍّ لبوتفليقة، لكنها انفصلت عنه في عام ٢٠١٢ بقيادة عبدالرازق مقري - في وضعٍ صعبٍ: فهي ترغب في إبعاد نفسها تمامًا عن النظام الفاسد الذي أصبحت تعارضه الآن، إلَّا أن هؤلاء الإسلاميين - في نظر بعض المتظاهرين على الأقل - هم في الواقع جزءٌ من هذا النظام الفاسد.

أدت الانقسامات والانشقاقات الداخلية فيما بين الأحزاب الإسلامية وداخلها إلى إضعاف قدرتها التنظيمية على حشد المؤيدين. ويرى البعض أن هذا يفسِّر عدم قدرتها على الاستفادة من الانفتاحات السياسية التي أوجدتها الموجة الأولى من الربيع العربي على عكس نظرائها في مصر وتونس والمغرب[٩٣].

وبينما تبنَّى بعض المتظاهرين موقفًا رافضًا تجاه الإسلاميين، شهد الحراك الشعبي كذلك محاولاتٍ لتجاوز الثنائية الأيديولوجية والثقافية لـ «الإسلاميين مقابل العلمانيين». ويمكن ملاحظة ذلك في أحد الشعارات الجديدة للحركة: «ليسوا إسلاميين، وليسوا علمانيين. إنها العصابة التي تسرقنا علنًا»[٩٤]. ويبدو أن هذه المقاومة للانقسام ضروريةٌ للغاية للحراك من أجل تحقيق أهدافه. إن النظام الجزائري - بعد كل شيء - بارعٌ في فنِّ استقطاب معارضيه وتقديم الحوافز الإيجابية والسلبية لتحقيق نتائج إيجابية. وإذا كان هناك درسٌ واحدٌ مهمٌّ يجب أن يتعلَّمه الحراك من مصر وحتى من السودان في الآونة الأخيرة، فهو أن الوحدة بين المتظاهرين هي مفتاحُهم للنجاح في الضغط لتحقيق مطالبهم. وبخلاف ذلك، سيستغلُّ النظام الانقساماتِ في صفوف المعارضة ويفرِّقها، مستخدمًا مبدأ «فرِّق تَسُد» من خلال تأليب قسمٍ على آخر، ومن ثَمَّ ينجح في فرض استمرار الوضع الراهن. لقد توقفت الاحتجاجات الآن بسبب الوضع غير المسبوق الذي نتج عن فيروس كورونا، ولكن إذا لم يتمكَّن الحراك من الحفاظ على تنظيمه ووحدته، فسيكون لذلك أثَر أكثر تدميرًا بكثيرٍ من الجائحة العالمية.

التعليقات الختامية

١- "Algeria Presidential Election: Five Candidates Announced," Al-Jazeera, November 3, 2019, https://www.aljazeera.com/news/2019/11/algeria-presidential-election-candidates-announced-191103064535822.html.

٢- بسبب انتشار فيروس كورونا في الجزائر أعلن الرئيس الجديد عبد المجيد تبون حظر جميع المسيرات. ولأول مرة منذ انطلاق الحراك الشعبي لم تنطلق احتجاجات في يوم الجمعة ٢٧ مارس/آذار ٢٠٢٠. ويزعم العديد من المحتجين أن النظام يستخدم الفيروس ذريعةً لوأد زخم الحراك. See, Farid Alilat, "Algeria: Hirak at the Time of Coronavirus," The Africa Report, March 24, 2020, https://www.theafricareport.com/24997/algeria-hirak-at-the-time-of-coronavirus/; and Ramy Allahoum, "Coronavirus Tests Algeria's Protest Movement," Al-Jazeera, March 14, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/03/coronavirus-tests-algeria-protest-movement-200314102839379.html.

٣- Heba Saleh, "As Sudan Descends into Violence, Algeria's Spring Lives on," Financial Times, June 11, 2019, https://www.ft.com/content/5395a276-87ae-11e9-a028-86cea8523dc2.

٤- Robert Parks, "From Protesta to Hirak to Algeria's New Revolutionary Moment," Middle East Research and Information Project 292, no. 3 (2019), https://merip.org/2019/12/from-protesta-to-hirak-to-algerias-new-revolutionary-moment/.

٥- John Ruedy, 'Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation', Indiana University Press, 2005, p. 135.

٦- 6- "Islamism, Violence, and Reform in Algeria: Turning the Page," ICG Middle East Report (Cairo/Brussels: International Crisis Group, July 30, 2004), 22, https://www.refworld.org/pdfid/412b40c62.pdf.

٧-.٢٤٣ الطاهر سعود، الحركة الإسلامية في الجزائر (دبي، الإمارات: المسبار، ٢٠١٢)

٨- انظر: Ruedy, Modern Algeria, حيث نجح في بناء علاقاتٍ مع علماء إسلاميين معروفين عالميًا مثل العالمين المصريَّيْن محمد الغزالي ويوسف القرضاوي، Second Edition, 239.

٩- في الواقع كان تجنيد الإسلاميين كموازنٍ للحركات الماركسية اتجاهًا إقليميًّا واسع النطاق في ذلك الوقت، ويمكن ملاحظة هذا أيضًا في سياسات أنور السادات في مصر، والحبيب بورقيبة في تونس، وضياء الحق في باكستان، وحتى كنعان أون في تركيا.

١٠- اختصارًا لاسمها باللغة العربية.

١١- "Islamism, Violence, and Reform in Algeria: Turning the Page", 10–11.

١٢- Ibid.

١٣- Sebastian N., 'Islamic Movements Engaging with Democracy: Front Islamique Du Salut (FIS) and the Democratic Experiment in Algeria', India Quarterly: A Journal of International Affairs 71, no. 3 (September 2015): pp.255–71, https://doi.org/10.1177/0974928415584025.

١٤- Vish Sakthivel, 'Political Islam in Post-Conflict Algeria' (Hudson Institute, November 2, 2017), http://www.hudson.org/research/13934-political-islam-in-post-conflict-algeria.-

١٥- Ibid.

١٦- James McDougall, A History of Algeria (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), pp.322–23, https://doi.org/10.1017/9781139029230.

١٧- Ibid p.321.

١٨- حركة الدعوة والتغيير، إخوان ويكي, تاريخ الوصول ٢٢ يونيو ٢٠٢٠، https://bit.ly/2YsJePq

١٩- حركة الدعوة والتغيير، مصطفى فرحات، «حمس تحولت إلى حركة انتهازية ولو حرصنا على المناصب لبقينا فيها»، الشروق أونلاين، ٨ مايو ٢٠٠٩

٢٠- في مقابل دعمها لبوتفليقة تولَّت حركة حمس وزارات مثل: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة النقل، وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وزارة الثروة والموارد السمكية، وزارة المشاريع العامة والنقل.

٢١- "People's Republic of Algeria," Psephos: Adam Carr's Election Archive, accessed June 22, 2020, http://psephos.adam-carr.net/countries/a/algeria/.

٢٢- Ibid.

٢٣- حسني محمد، «الأمني العام لحركة الإصلاح الجزائرية: الإسلاميون يطالبون بالديمقراطية ولا يعملون بها»، الاتحاد، ٧ يوليو ٢٠٠٦، https://www.alittihad.ae//article/64844

٢٤- شروق قمراوي، «جاب الله للشروق: خصومي في حركة الإصلاح ضحايا مكر وخداع التغريبيين»، الشروق أونلاين، ٢٤ مارس، ٢٠٠٧، https://bit.ly/2Ns3FFW

٢٥- بو علام غمراسة، «القضاء الجزائري يعزل جاب الله من قيادة «الإصلاح» نهائيًا»، السرّق الأوسط، ٢٣ أبريل ٢٠٠٨، https://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=468094&issueno=10739#.XvGsECgzY2y

٢٦- Sakthivel, "Political Islam in Post-Conflict Algeria".

٢٧- بيان: «الحركة تثمن قرار رفع حالة الطوارئ»، حمس.نت، ٣ فبراير ٢٠١١، http://hmsalgeria.net/portal/communiques/.١٨٥٤html

٢٨- «الحركة تبارك شجاعة الإعلان عن الإصلاحات وتدعو لتسقيفها بوقت زمني»، حمس.نت، ١٦ أبريل ٢٠١١، http://hmsalgeria.net/portal/communiques/2018.html

٢٩- بيان: «المكتب الوطني يتأسّف لما آلت إليه مسيرة إصلاحات»، حمس.نت، ٥ ديسمبر٢٠١١، http://hmsalgeria.net/portal/communiques/2580.html

٣٠- ربيعة خريس، «توحيد مجتمع السلم وجبهة التغيير بعد ١١ عامًا من الانشقاق»، العرب اليوم، ٢٢ يوليو ٢٠١٧، https://www.arabstoday.net/37/-توحيد-مجتمع-السلم-و-جبهة-التغيير-بعد-١١-عامًا-من-الانشقاق-١٨١٤٥٧

٣١- صالح عزوز، «حركة النهضة الجزائرية في مفترق الطرق»، الشروق أونلاين, ٩ يوليو ٢٠١٨، https://bit.ly/31eK58i

٣٢- Vish Sakthivel, "Algeria's Religious Landscape: 'A Balancing Act,'" Foreign Policy Research Institute, September 14, 2018, https://www.fpri.org/article/2018/09/algerias-religious-landscape-a-balancing-act/.

٣٣- Sakthivel, "Political Islam in Post-Conflict Algeria".

٣٤- «بيان تنسيقية الأحزاب والشخصيات المقاطعة»، حمس.نت، ١١ أبريل ٢٠١٤، http://hmsalgeria.net/portal/communiques/4107.html

٣٥- «توصيات الندوة الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي»، حمس.نت، ١٢ يونيو ٢٠١٤، http://hmsalgeria.net/portal/plus/declaration_journal/4260.html?fb_comment_id=794180713926985_795499183795138

وهذا يشبه إلى حدٍّ بعيدٍ الكيانات التحالفية التي تأسست قبل انتفاضة ٢٥ يناير في مصر - كفاية والجمعية الوطنية للتغيير.

٣٦- الصحفيون المواطنون الجزائريون، «ندوة الانتقال الديمقراطي يوم ٠١ جوان بفندق مازافران زرالدة»، Facebook Post, Facebook, 11 يونيو، ٢٠١٤ , https://www.facebook.com/jcalgerie.net/posts/582228415228637/

٣٧- «بيان التنسيقية الوطنية للحريات والانتقال الديمقراطي»، حمس نت، ١١ سبتمبر، ٢٠١٤، http://hmsalgeria.net/portal/communiques/4447.html

٣٨- Yacine Boudhane, "Algerian Opposition: Running in a Vicious Circle", Fikra Forum, April 3, 2017, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/algerian-opposition-running-in-a-vicious-circle.

٣٩- الانتخابات الرئاسية الجزائرية: عبد العزيز بوتفليقة يعلن تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى وعدم الترشح لفترة خامسة، BBC 2019، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47529976

٤٠- فيديو تصريح الفريق قايد صالح التاريخي: «نقف مع الشعب وسنحميه من العصابة»، البلاد، ٢ أبريل ٢٠١٩، https://www.youtube.com/watch?v=-0OxJT-TH12E

٤١- «الاعتقالات الأخيرة في الجزائر: استجابة للمتظاهرين أم تصفية للمنافسين؟» BBC ٩١٠٢, عربي, ٧ مايو , https://www.bbc.com/arabic/interactivity-48194677

٤٢- «اعتقالات ودعوات للتظاهر.. لجنة الانتخابات تطلق رسميًّا سباق الرئاسة بالجزائر»، الجزيرة، ٢ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/٢٠/الجزائر-انتخابات-قايد-صالح-اعتقال

٤٣- أهم مخرجات اجتماع «الجزائر.. تنسيقية وطنية من أجل التغيير»، الحرة، ١٨ مارس ٢٠١٩, https://arbne.ws/2NpiAAC; Aps Algerie PresseService, 2019, قوى البديل الديمقراطي, https://www.youtube.com/watch?v=6lA9wlqEYhc

٤٤- يشبه هذا الوضع الحالة المصرية التي شهد فيها الاستفتاء الأول على خارطة الطريق بعد الانتفاضة استقطابًا بين الإسلاميين والعلمانيين. وفي الحالة الجزائرية كان الأمر مشابهًا ولكن بدرجة أقل.

٤٥- عبد الحكيم حذاقة، «إسلاميّ رئيسًا لبرلمان الجزائر.. أي دلالات؟»، الجزيرة, ١١ يوليو ٢٠١٩، www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/11-البرلمان-الجزائر/الموالاة

٤٦- تُعرف بلجنة كريم يونس نسبة لرئيسها الذي كان وزيرًا سابقًا، وكان على خلاف مع بوتفليقة منذ عام ٢٠٠٤.

٤٧- عبد الحكيم حذاقة، «٦ شخصيات لقيادة الحوار الوطني.. هل يحررون عقدة الجزائر؟»، الجزيرة، ٢٧ يوليو ٢٠١٩ https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/27/الجزائر-لجنة-تنسيق-الحوار-الوطني

٤٨- عبد الحكيم حذاقة، «رئاسيات الجزائر.. تحدد «العرس» ومدعوون يشككون»، الجزيرة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/16/الجزائر-انتخابات-رئاسية-عبد-القادر-بن

٤٩- "People's republic of Algeria", http://psephos.adam-carr.net/countries/a/algeria/algeria2019.txt

٥٠- عبد الحكيم حذاقة، «انتخابات الرئاسة في الجزائر.. ردود الفعل ودلالات الأرقام»، الجزيرة، ١٣ ديسمبر ٢٠١٩، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/14/الانتخابات-الجزائرية-عبد-المجيد-تبون

٥١- «أعلن الحداد وعني خلفًا له.. رئيس الجزائر ينعى قائد جيشها»، الجزيرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/23/الجزائر-أحمد-قايد-صالح

٥٢- «في خطاب التنصيب.. رئيس الجزائر الجديد يعد بتعديل الدستور ومكافحة الفساد وإصلاح الاقتصاد»، الجزيرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٩، https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/12/19/الجزائر-عبد-المجيد-تبون-اليمين

٥٣- "Algeria President Forms Committee to Amend Constitution," Middle East Monitor, January 9, 2020, https://www.middleeastmonitor.com/20200109-algeria-president-forms-committee-to-amend-onstitution/.

٥٤- «الجزائر.. الإفراج عن أغنى رجل في البلاد متهم بقضايا فساد»، الجزيرة، ١ يناير ٢٠٢٠، https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/1/1/الجزائر-الإفراج-عن-أغنى-رجل-في-البلاد

عبد الحكيم حذاقة، «عن نشطاء الحراك في الجزائر.. أي دلالات؟»، الجزيرة، ٤ يناير ٢٠٢٠، https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/4/الحراك-الجزائر-نشطاء-إفراج-محاكم-تبون

٥٥- «اعتقال ناشط سياسي بارز في الجزائر»، الجزيرة، ٧ فبراير ٢٠٢٠، https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2020/2/7/اعتقال-ناشط-سياسي-بارز-في-الجزائر

٥٦- «البديل الديمقراطي يتبنى القطيعة مع النظام»، الخبر، ٢٥ يناير ٢٠٢٠، https://bit.ly/37VNNVA

٥٧- «مبادرة التوافق الوطني»، حمس.نت، سبتمبر ٢٠١٨، http://hmsalgeria.net/ar/wp-content/uploads/2018/09/Initiative-de-consensus-national.pdf.

٥٨- «رئيس حركة البناء الوطني يجتمع مع رئيس جبهة المستقبل»، حركة البناء، ١٩ سبتمبر ٢٠١٨، https://bit.ly/2NttXaN

٥٩- جلال بوعاتي، «جاب الله يقترح برنامجًا انتخابيًّا للمرشح التوافقي»، ٢-٨-٢٠١٩، الخبر، تاريخ الوصول ٢٤ يونيو ٢٠٢٠، https://bit.ly/2Yw4mV7.

٦٠- Amine Djemili، «بعد تثمني الأفالان وتاج: مبادرة الجزائر للجميع تقطع الطريق على التوافق الوطني»، جريدة الجزائر، ٤ أغسطس ٢٠١٨، https://bit.ly/31cDM59

٦١- البيان الختامي للدورة العادية الثانية لمجلس الشورى الوطني (يناير ٢٠١٩)، حمس.نت، ٢٦ يناير ٢٠١٩، https://bit.ly/3dsFXnt

٦٢- بيان المكتب الوطني لحركة البناء الوطني حول مرشح الانتخابات القادمة، حركة البناء، ٢٢ يناير ٢٠١٩، https://elbinaa.com/2019/01/22/9636/

٦٣- بوعاتي، جاب الله يقترح برنامجًا انتخابيًّا للمرشح التوافقي

٦٤- اجتماع أحزاب المعارضة يؤجل الفصل في هوية المرشح التوافقي، البلاد نت، ٢٠ فبراير ٢٠١٩، https://www.elbilad.net/article/detail?id=93542

٦٥- البيان الختامي لمجلس الشورى الوطني (الدورة الاستثنائية مارس ٢٠١٩)، حمس.نت، ٣ مارس ٢٠١٩، https://bit.ly/2NqPgtJ

٦٦- البيان الختامي (حركة النهضة، ١٦ فبراير ٢٠١٩)، https://www.facebook.com/nahdadz01/photos/a.1417233935089672/1703953056417757/?type=3&theater

٦٧- «حركة الإصلاح الوطني تدعم الرئيس بوتفليقة في العهدة الخامسة»، النهار أونلاين، ٣ نوفمبر ٢٠١٨، https://www.ennaharonline.com/حركة-الإصلاح-الوطني-تدعم-الرئيس-بوتفل/

٦٨- Sahra TV Algeria، جاب الله يتحدث عن المترشح علي غديري والاحتجاجات الشعبية ضد العهدة الخامسة، ٢٠١٩، https://www.youtube.com/watch?v=r4xFOFINtBg

٦٩- خديجة قدوار، «مقري: لا أحد يزايد علينا ونحن ممن دعا للخروج يوم ٢٢ فيفري»، الرائد، ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، https://bit.ly/3eqRvsO

٧٠- حركة مجتمع السلم – حمس، #الحلم الجزائري، فيسبوك، ٢٠ فبراير ٢٠١٩، https://www.facebook.com/HmsDz/photos/a.118908684859089/2026563187426953/?type=3&theater.

٧١- تصريح (حركة النهضة، ٢٢ فبراير ٢٠١٩)، https://www.facebook.com/nahdadz01/photos/a.1417233935089672/1709576012522128/?type=3&theater.

٧٢- حركة البناء الوطني، #بيان، فيسبوك، ٢٤ فبراير ٢٠١٩، https://www.facebook.com/dz.elbinaa/photos/a.332581056834979/2090430274383373/?type=3&theater

٧٣- تصريح إعلامي، حركة الإصلاح الوطني, ١٣ مارس ٢٠١٩، https://www.facebook.com/elislah.algeria/photos/a.657588457778899/987478531456555/?type=3&theater.

٧٤- تصريح إعلامي، حركة الإصلاح الوطني, ١٢ أبريل ٢٠١٩، https://www.facebook.com/elislah.algeria/photos/a.657588457778899/1008588292678912/?type=3&theater.

٧٥- Djamila Ould Khettab, "Algeria: New Opposition Umbrella Group Fails to Reach Consensus," Al-azeera, March 23, 2019, https://www.aljazeera.com/news/2019/03/algeria-opposition-umbrella-group-fails-reach-consensus-190323082135282.html.

٧٦- الجزائر: قوى معارضة تعلن مقاطعة الانتخابات الرئاسية، عرب ٤٨، ١٦ أبريل ٢٠١٩، https://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/أخبار--الوطن-العربي/٢٠١٩/٠٤/١٦/الجزائر-قوى-معارضة-تعلن-مقاطعة-الانتخابات-الرئاسية

٧٧- فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب، البيان الصادر عن اجتماع فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب بيان الاجتماع السادس للمعارضة، فيسبوك، ٢٣ مارس ٢٠١٩، https://www.facebook.com/350100748933687/photos/a.350171195593309/350171168926645/?type=3&theater

٧٨- عبد الرزاق بن عبد الله، «الجزائر: تحديد ٤ يوليو موعدًا لانتخاب خليفة بوتفليقة»، وكالة الأناضول، ١٠ أبريل ٢٠١٩، https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/الجزائر-تحديد-٤-يوليو-موعدا-لانتخاب-خليفة-بوتفليقة/١٤٤٨٣٦٧

٧٩- وثيقة: البيان الختامي للمنتدى الوطني للحوار (المعارضة)، الطريق نيوز، ٦ يوليو ٢٠١٩، https://bit.ly/2NntR4y

٨٠- «تكتل جديد للديمقراطيين.. هل انقسمت المعارضة الجزائرية؟»، أصوات مغاربية, ٢١ يونيو، ٢٠١٩، https://bit.ly/2CwFVyc

٨١- وكالة الأناضول، ١ أغسطس ٢٠١٩، «الجزائر.. منسق فريق الحوار يستقيل ثم يتراجع»، https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/-الجزائر-منسق-فريق-الحوار-يستقيل-ثم-يتراجع-/١٥٤٧٢٠٨

٨٢- حركة مجتمع السلم – حمس، تصريح صحفي, Facebook, 25 أغسطس ٢٠١٩ , https://www.facebook.com/HmsDz/photos/a.583845181698768/2323487291067873/?type=3&theater

٨٣- عبد الله جاب الله، «في دعوتكم للقاء»، ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=4307022608735358&id=350100748933687&__tn__=K-R

٨٤- بيان حركة النهضة، ٤ سبتمبر ٢٠١٩، https://bit.ly/2Nty070

٨٥- «هيئة كريم يونس في بيت حركة الإصلاح الوطني»، الشروق أونلاين, ٢٩ أغسطس ٢٠١٩، https://bit.ly/2BxELCa

٨٦- بيان حركة البناء الوطني، ٢٥ أغسطس ٢٠١٩، https://bit.ly/37Wyjkl

٨٧- «جبهة العدالة والتنمية تقاطع الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٢ ديسمبر»، الجزائر الجديدة، ٧ ديسمبر، ٢٠١٩، https://bit.ly/3dzvnuV

٨٨- جمال سلطاني، «جاب الله يُعلق على تشكيلة السلطة الوطنية»، سبق برس، ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.sabqpress.net/politics-جاب-الله-يُعلق-على-تشكيلة-السلطة-الوطن/

٨٩- بيان المكتب التنفيذي الوطني في لقائه الدوري يوم الثلاثاء ٥ نوفمبر ٢٠١٩، حمس.نت، ٥ نوفمبر، ٢٠١٩، https://bit.ly/2Z65nSP

٩٠- بيان، حركة النهضة، ٥ أكتوبر ٢٠١٩، https://www.facebook.com/nahdadz01/photos/a.1417233935089672/1918935294919531/?type=3&theater

٩١- بيان الدورة الاستثنائية، حركة النهضة، ١٧ نوفمبر ٢٠١٩، https://www.facebook.com/nahdadz01/photos/a.1417231718423227/1965777310235329/?type=3&theater

٩٢- مجلس الشورى الوطني للحركة يزكي ويدعم المرشح الحر عبد المجيد تبون، حركة الإصلاح الوطني, ٩ نوفمبر ٢٠١٩، http://islah-dz.com/?p=1848

٩٣- Dalia Ghanem, "The Shifting Foundations of Political Islam in Algeria," Carnegie Middle East Center, May 3, 2019, https://carnegie-mec.org/2019/05/03/shifting-foundations-of-political-islam-in-algeria-pub-79047.

٩٤- Hamza Hamouchene, The Algerian Revolution: The Struggle for Decolonization Continues. Committee for the Abolition of Illegitimate Debt. March 25, 2020. Accessed on March 30, 2020. https://www.cadtm.org/The-Algerian-revolution-the-struggle-for-decolonization-continues

عن الكاتبَيْن

إسماعيل يايلجي: هو أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة إسطنبول شهير. درس العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع في جامعة البسفور (٢٠٠٥)، ثم حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من جامعة البسفور (٢٠٠٧)، وكانت أطروحته بعنوان: «سياسة 'الواقعية الديمقراطية' الخارجية: سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر لتعزيز الديمقراطية». وبدأ في العام ذاته دراسات الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة منيسوتا في مينيابوليس - سانت بول بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة الدكتوراه بأطروحة بعنوان: «التنشئة الاجتماعية الأدائية في السياسة العالمية: الإسلاموية والعلمانية والديمقراطية في تركيا ومصر» (٢٠١٤).

محمد عماشة: هو طالب ماجستير في علم الاجتماع ، وحاصل على بكالوريوس العلوم السياسية. وتشمل مجالات اهتماماته: علم الاجتماع السياسي، وعلم اجتماع الدين.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH
research.sharqforum.org
/ SharqStrategic